أمننة "الهجرة غير الشرعية" في العلاقات الأوروبية- المتوسطية: دراسة لدوافع وسياسات الاتحاد الأوروبي

د. أسامة فاروق مخيمر *

مستخلص

دفعت عوامل خارجية مثل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأحداث "الربيع العربي" منذ ديسمبر ٢٠١٠، وأخرى داخلية مثل دور الإعلام، وسياسات الأحزاب اليمينية نحو تهيئة مناخ معادٍ للمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحفيزها على السعي في طريق أمننة الهجرة غير الشرعية القادمة إليها من جنوب المتوسط. وقد ارتكزت الدول الأوروبية في رسم سياساتها تجاه الهجرة غير الشرعية، بناءً على تلك الأمننة، على مجموعة من الأسباب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ترى أنها تشكل تهديدًا لاستقرار وبقاء مجتمعاتها، والمحافظة على هويتها. وجاءت سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية مُتضمَّنةً في مبادرات التعاون المتوسطي. من جانب آخر، وبالتزامن مع ذلك، دشن الاتحاد الأوروبي سياسات، وأنشأ أجهزة متخصصة لحراسة ومراقبة السواحل والحدود الأوروبية للتضييق على المهاجرين. كما اتخذت الدول الأوروبية إجراءات وطنية منها عقد اتفاقيات ثنائية مع دول جنوب المتوسط للحد من تدفق الهجرات غيرالشرعية إليها، غير أن الطابع الأمني الذي تعاملت به دول الاتحاد مع الهجرة غير الشرعية قد ساهم في خلق المزيد من التعقيدات في التعامل مع تلك المشكلة.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية– الأمننة– الاتحاد الأوروبي.

Abstract

External factors such as the events of September 11, 2001, and the events of the "Arab Spring", and internal ones such as the role of the media, and the policies of right-wing parties, pushed towards creating an anti-immigrant climate in the EU countries, thereby motivating them to seek a path to the securitization of illegal immigration coming to them from the southern Mediterranean. European countries have based their policies towards illegal immigration on a set of political, security, social,

* رئيس قسم العلوم السياسية ، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف

- Email: osamafma@hotmail.com

economic and cultural reasons, which they consider to be a threat to the stability and survival of their societies and the preservation of their identity. The EU's policies to combat illegal migration have been included in Mediterranean cooperation initiatives.At the same time, the European Union has launched policies and established specialized agencies to guard and monitor European coasts and borders to restrict migrants. European countries have also taken national measures, including the conclusion of bilateral agreements with southern Mediterranean countries to reduce the flow of illegal migration to them. However, the security nature with which the EU countries have dealt with illegal immigration has contributed to creating more complications in dealing with this problem.

مقدمة:

تعد الهجرة قضية أساسية وحيوية في العلاقات الأوروبية– المتوسطية، فمعظم مبادرات التعاون الجماعية أو الثنائية بين شمال المتوسط وجنوبه لا تخلو من موضوع الهجرة، وتحديدًا الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، وهي قضية متعددة الجوانب بطبيعتها تتضمن مجموعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية... وغيرها، وهي أبعاد مترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها. وللهجرة في المتوسط بعد تاريخي ارتبط بالتواصل بين ضفتيه سواءً في شكل استعمار من الشمال للجنوب، أو سعي الجنوب للحاق بتطور الشمال وتقدمه. وإذا كانت دوافع الهجرة من الجنوب إلى الشمال اقتصادية بالأساس، وقد ترتبط بعوامل محفزة للهجرة مثل ظروف تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، إلا أنها تمثل أبعادًا أكثر تعقيدًا على الجانب الآخر، فهي قضية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية تخاطب النواة الصلبة للهوية الأوروبية، وتوطد الحضور الإسلامي في القارة الأوروبية، وتثير مشكلة الاندماج في المجتمعات الأوروبية المستقبلة للهجرة. وقد جاءت أمننة الهجرة، بمعنى إضفاء الطابع الأمني على الهجرة غير الشرعية على الجانب الأوروبي، وذلك لاعتبارات أوروبية داخلية، وأخرى دولية، مقدمة ودافعًا لتدشين سياسات أوروبية أمنية متشددة لتضييق الخناق على الهجرات غير الشرعية القادمة إليها من الجنوب، لكن من الواضح أن تلك السياسات الأوروبية لم تحقق الهدف المرجو منها رغم تشديد وتحديث السياسات والإجراءات في مواجهة هذا النوع من الهجرة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١- التعرف على أهم مراحل أمننة الهجرة غير الشرعية في المتوسط لتحويلها من قضية إنسانية إلى أمنية.

٢- التعرف على ردود أفعال وسياسات دول جنوب المتوسط تجاه أمننة الهجرة غير الشرعية.

٣- دراسة مدى فاعلية السياسات والإجراءات الأوروبية في مواجهة قضية الهجرة غير الشرعية في المتوسط.

إشكالية الدراسة:

شكلت الهجرة غير الشرعية قضية مهمة ومحورية في العلاقات الأوروبية-المتوسطية، فالهجرات تتدفق من الجنوب إلى الشمال بلا توقف، وكلما تأزمت الأوضاع في الجنوب (بسبب الصراعات والحروب، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وضيق مقومات الحياة وضروراتها للشباب... إلخ) زاد تدفق الهجرة غير الشرعية، وخصوصًا بين الشباب، إلى دول شمال المتوسط الأوروبية المستقرة والمتقدمة اقتصاديًّا واجتماعيًّا بحثًا عن حياة أفضل، ومستقبلٍ جاذب لهم. وقد شكل تدفق الهجرات غير الشرعية عبئًا متزايدًا على دول شمال المتوسطً وبخاصة دول جنوب أوروبا المطلة على شواطىء البحر المتوسط، وباتت القضية تؤرق القارة بأكملها مما دفعها للتعامل مع قضية الهجرة باعتبارها قضية (أمنية) بالأساس، واتخذت سياسات وإجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية في هذا الإطار.

ومن ثم تبرز المشكلة البحثية التي تتناولها الدراسة فيما يلي: ما هي طبيعة السياسات التي اتخذتها الدول الأوروبية في إطار (أمننة) الهجرة غير الشرعية من الدول المتوسطية للحد منها، وما مدى فاعليتها ونجاحها في ذلك؟

وتتفرع عن المشكلة البحثية أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

١- ما هي الدوافع الداخلية والخارجية للدول الأوروبية لأمننة الهجرة غير الشرعية؟

٢- ما هي طبيعة السياسات التي اتخذتها الدول الأوروبية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية؟

٣- ما هي القضايا التي تتداخل مع الهجرة غير الشرعية في المتوسط؟

٤- ما هي أهم النتائج المترتبة على أمننة الهجرة غير الشرعية في المتوسط؟

منهجية الدراسة:

يُعد البعد الأمني بمفهومه الواسع، والبعد الاقتصادي من أهم أبعاد الأمن التي تشكل أولويةً للأمن الأوروبي سواءً على مستوى الدول، أو على مستوى الاتحاد الأوروبي، ونظرًا لتأثير ظاهرة الهجرة، وتحديدًا الهجرة غير الشرعية، على هذين الجانبين، فقد مثلت قضية الهجرة غير الشرعية تهديدًا أمنيًّا مباشرًا ينبغي مواجهته[١]، بل والتعامل معه كقضيةِ تهديدٍ على نفس مستوى قضايا مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل... وغيرها.

وتعد مدرسة كوبنهاجن المدرسة الرائدة في مجال دراسات الأمننة، وقد جاء إسهامها- وعلى وجه التحديد إسهامات باري بوزان- في الدراسات الأمنية في تعريفها

الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة. فعلاوة على القطاع العسكري، ركزت رؤية المدرسة الشاملة للأمن على جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التأكيد على أن هذه القطاعات تتفاعل وتترابط، ولا يمكن لأيٍّ منها بمفرده أن يكفي للتعبير عن الأمن. وترى تلك المدرسة أن الجدل حول المفهوم "الواسع" مقابل المفهوم "الضيق" للأمن جاء بسبب عدم الرضا عن التضييق الحاد على مجال الدراسات الأمنية الذي فرضته الهواجس obsessions العسكرية والنووية التي سادت في مرحلة الحرب الباردة[٢]. ووفقًا لتلك المدرسة يمكن تقسيم قطاعات الأمن إلى القطاعات الخمسة التالية[٣]:

الأمن العسكري: ويعد من أهم القطاعات؛ لأن التهديدات العسكرية تطال جميع جوانب الدولة، فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم محل اختبار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة، وسلامة حدودها، والمقيمين عليها.

الأمن السياسي: ويتعلق بمدى استقرار مؤسسات الدول، علاوة على شرعية أيديولوجياتها، ويقع ضمن هذا القطاع ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، والأنظمة أو التجمعات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان وغيرها، والحركات العابرة للحدود الوطنية، وهي تتعلق بالأفكار والمرجعيات المؤسسة للدول والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية مثل الكنيسة الكاثوليكية والدين الإسلامي، وحتى مبدأ السيادة الذي يمكن أن يُتهدد بعوامل مثل الاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة.

الأمن الاقتصادي: ويعد المؤشر الرئيسي لأمن الدولة، مع تنوع وحدات ومستويات هذا القطاع؛ فهو يبدأ بالأفراد، ويتضمن الدول وصولًا إلى النظام الاقتصاد العالمي وما يشمله من قواعد ومبادىء، وهو يتعلق بمدى قدرة الدول على الوصول إلى الموارد والأسواق والعلاقات التجارية والمالية للحصول على مستويات معقولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي[٤]. ويؤكد باري بوزان على أن الوضع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللا يقين. وعليه، فمن المهم فهم مدى التعقيد في عمل هذا القطاع، كما أنه من الواضح تأثير الأمن العسكري على الأمن الاقتصادي بسبب قيود الأخير على ميزانية الدفاع والأمن.

الأمن المجتمعي: وهو من بين أهم عناصر البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة؛ فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تَعتبر المجتمع مجرد قطاعٍ من قطاعات أمن الدولة إلى اعتباره كيانًا وموضوعًا متميزًا قائمًا بذاته للأمن. فوفقًا للمفكر الفرنسي في علم الاجتماع إميل دوركايم تُعرف المجتمعات بأنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي تحس بوجود رابط بينها بسبب اعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية على شكل وعي جماعي مستقل يفوق وعيها الفردي. وقد أكدت مدرسة كوبنهاجن على أن العولمة المعاصرة قد أثرت بشكل كبير في الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بعدة عوامل مثل تدفق الهجرات والثقافات الأجنبية. وعليه يتمحور الأمن المجتمعي حول

الهوية، أو بعبارة أخرى ما يمكِّن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" في مقابل "الآخر" الذي قد يشكل تهديدًا للهوية[٥].

الأمن البيئي: يعد القطاع البيئي من بين أهم الموضوعات في السياسة الدولية المعاصرة، فالتهديدات والمخاطر التي تأتي من هذا القطاع بسبب سياسات الدول المضرة بالبيئة تمس كل الدول بلا استثناء، فلم يسبق أن واجهت دول العالم هذا الكم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم. وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر مثل تغير المناخ والاحتباس الحراري وغيرها التي تهدد الإنسان. ومن الواضح الارتباط القوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج المترتبة على تدهور البيئة أصبح يُنظر إليها على أنها من التهديدات الخارجية المهمة[٦].

نظرية الأمننة:

إن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة **Securitization Theory** هو اعتبار الأمن فعلًا خطابيًّا **Speech Act**، فمجرد وصف شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك. وقد اعتبر وايفر– وهو من أهم منظري مدرسة كوبنهاجن– أن شيئًا ما أو قضيةً ما يمثل مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك[٧]. وعليه تصبح قضية ما أمنية متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدًا وجوديًّا يتطلب إجراءات عاجلة، وتبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع منزلة خاصة يصبح فيها الفاعل معينًا.

وبناءً عليه يتم تسييس **Politicization** القضية أولًا قبل أن يتم أمننتها **Securitization**، فقد تم تصوير سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي– على نطاق واسع– على أنها مجال لعمل التكنوقراط، يتم طرحه، والتعامل معه، والاعتراض عليه من خلال البرلمان، ووسائل الإعلام أو الجمهور بشكل عام ، وهو ما يدفع إلى المزيد من تسييس هذه القضية محل النظر. ومما لا شك فيه فقد ظلت قضية الهجرة الأكثر تسييسًا في سياسة الاتحاد الأوروبي منذ بداية ما يسمى بأزمة الهجرة في عام ٢٠١٥[٨]. ومن ثم يمكن فهم التسييس كعملية ذات ثلاثة أبعاد هي: تنامي أهمية القضية، واستقطاب الآراء حولها، وأخيرًا توسيع وتعبئة جهات الفاعلين والجماهير. وهكذا يعتبر التسييس عملية يتعمد الفاعلون فيها إثارة قضايا مثيرة للجدل يتردد صداها لدى جمهور أوسع[٩]. وقد تطرقت دراسات عدة إلى الربط بين الهجرة والأمن من خلال عملية تسييس الهجرة؛ وذلك بجعلها قضية مجتمعية تناقَش آثارها (السلبية) على نطاق شعبي واسع في المؤسسات السياسية والمجتمعية والإعلامية[١٠].

وفي أعقاب التسييس تدخل القضية في مرحلة الأمننة التي عرفها **Jorg Monar** بأنها هي الانتقال من مستوى المناقشة السياسية المعتادة إلى وضع استثنائي يصبح معه لفاعلٍ معينٍ الشرعية المطلقة في استخدام سلطات استثنائية في مواجهة التهديد.

فمثلًا قَبِل مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية في إطار القانون الوطني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تقييد بعض من حرياتهم المدنية باسم ما أطلق عليه" الخير الأكبر" وهو سلامة الأراضي الأمريكيةً. ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب، وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أُمْنِنتْ من قبل فاعل ما حكومة، أو برلمان، أو أية سلطة سياسية طالما أن لديهم القدرة على ممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب، وكان له القبول الواسع لدى الجماهير. ويرتبط هذا القبول بوجود شروط تتضمن شكل فعل الخطاب، وموقع ومنزلة الفاعل المؤمنن، والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد، بالإضافة إلى تحديد التهديدات الفعلية، والعمل السريع نحو الأمننة[١١]. ويرى بوزان أنه مع نهاية الحرب الباردة بدت ظاهرة الإرهاب الدولي كنوع جديد من التهديدات العالمية، فقد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وفق منطق الأمننة انطلاقًا من خطاب أو عبارة بوش للعالم "من ليس معنا فهو ضدنا"[١٢].

أمننة الهجرة غير الشرعية:

وبذلك- وبناءً على ما سبق- فإن أمننة الهجرة غير الشرعية يعني تحويلها من قضية إنسانية تأتي بسبب ظروفٍ وداوفعَ اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية صعبة، إلى مسألة أمنية، وقضية تحدٍّ يهدد الوجود الحضاري، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول الأوروبية، وهو ما يستدعي بدوره اتخاذ تدابير استثنائية ردعية في مواجهة هذا التحدي[١٣].

وتتكون مستويات الأمننة من ثلاثة مستويات هي[١٤]:

مستوى الفاعلين: وينقسم إلى قسمين؛ يتمحور أولهما حول الفاعلين؛ وهم أولئك الذين يقومون مباشرة أو بالوكالة بتصميم القضايا الأمنية أو ظهورها (أمننة الفواعل، والجماهير، والفواعل الوظيفية)، ويتضمن القسم الثاني الموضوعات التي تؤطر الوضعية الأمنية، وهي وضعيات القوة للفواعل، والهويات الشخصية والاجتماعية التي تكشف سلوك الفواعل، وتحديد من يهدد، وماذا يهدد؟

مستوى الفعل: ويهتم بالممارسات التي تدخل ضمن مسار الأمننة قيد الدراسة، وتشمل النتيجة الشاملة السياسات والطرق التي تخلق الأمن، ويتكون هذا المستوى من أربعة جوانب هي: نوع الفعل، والاستراتيجية، ومكونات الأمننة، والسياسات الناجمة عن الأمننة.

مستوى السياق: لا ينبع الخطاب الأمني من فراغ، بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات. وعلى هذا الأساس فقد مر تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية بعدة مراحل، وذلك عبر إدراجها في إطار التعاون الأوروبي المتوسطي، ثم التحول إلى مرحلة تسييسها، وإبرازها على أنها تشكل أهدافًا خاصة في سياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر تخصيص الميزانيات والإمكانيات اللازمة لمواجهتها،

والتعامل معها، ثم الوصول إلى المرحلة الأخيرة، والتي تتمثل في أمننة هذه القضايا بما يعني حق اللجوء إلى إجراءات استثنائية ووسائل غير عادية لمواجهتها.

ويهدف إضفاء الطابع الأمني على قضيةٍ ما إلى تشريع لجوء واضعي السياسة العامة إلى اتخاذ ترتيبات استثنائية منها تأمين "الكيان" أو المرجعية محل التهديد (وهي في حالة الدراسة المجتمعات الأوروبية) من المخاطر المحدقة بها (وهي الهجرة غير الشرعية)، إذ يمكن التعامل معها بحرية أكثر بعيدًا عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط والتقاليد الديمقراطية لصناعة القرار، وما يرافقها من ضغطٍ من منظمات المجتمع المدني[١٥].

الدراسات السابقة:

سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى: دراسات تناولت أمننة الاتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية القادمة إليه من جنوب المتوسط، الثانية: دراسات تناولت الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط وتأثيرها على العلاقات الأوروبية– المتوسطية، المجموعة الثالثة: دراسات تناولت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية في المتوسط.

المجموعة الأولى: دراسات تناولت أمننة الاتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية القادمة إليه من جنوب المتوسط، ومنها دراسة " **The European Union and the Securitization of Migration**[١٦]" التي حاولت توضيح كيف ترتبط الهجرة بالمخاطر المجتمعية، وكيف يتم وضع سياسة مشتركة للهجرة بين الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، موضحةً أن الهجرة أصبحت قضية سياسية كبرى، كما أصبحت موضوعًا فاعلًا مرتبطًا بأمن المجتمعات الأوروبية يتم من خلاله حل مشكلات السياسة المتباينة وظيفيًّا، مثل الهوية، وسياسة التأشيرات واللجوء، وإدماج المهاجرين، وتوزيع الاستحقاقات الاجتماعية، وإدارة التنوع الثقافي، كما تطرقت الدراسة إلى اتفاقيتي دبلن، وشنجن باعتبارهما من أهم الاتفاقيات الأوروبية التي تناولت موضوع الهجرة. وأيضًا دراسة مرسي مشري، بعنوان "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"[١٧]، وتسلط الدراسة الضوء على الأسباب الخارجية والداخلية التي دفعت الحكومات الأوروبية إلى انتهاج اقتراب أمني لقضية الهجرة غير الشرعية. أما العوامل الخارجية فتتمثل في نظرية صدام الحضارات التي تؤمن بحتمية صدام الحضارات مع بعضها البعض، وكذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما نتج عنها من تغير كبير في سياسية الدول الأوروبية تجاه الهجرة. أما العوامل الداخلية فتتمثل في الإعلام الأوروبي والصورة السلبية التي ينقلها عن المهاجرين، وصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا. وخلصت الدراسة إلى سيطرة الطابع الأمني على الخطاب الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يعبر مفهوم أمننة الهجرة عن

التوجهات السياسية للحكومات الأوروبية، وعن نفوذ أحزاب المعارضة وبخاصة اليمينية المتطرفة منها.

ودراسة كل من Sedef EYLEMER- Sühal ŞEMŞİT، التي حملت عنوان" MIGRATION-SECURITY NEXUS IN THE EURO-MEDITERRANEAN RELATIONS"[١٨]، والتي تناولت أمننة الهجرة في العلاقات الأوروبية– المتوسطية، وأوضحت أنه وفقًا لاستقصاءات يوروباروميتر[١٩] (Eurobarometer) تأتي قضية الهجرة ثم الإرهاب ضمن أهم القضايا الرئيسية التي تشغل المواطنين الأوروبيين. وخلصت الدراسة إلى أن ميل الاتحاد الأوروبي إلى أمننة قضايا الهجرة في شئونه الداخلية والخارجية، مع التركيز بشكل أكبر على الهجرة غير الشرعية، قد شكل عائقًا لا يستهان به أمام نجاح التعاون مع بلدان البحر المتوسط.

ومن تلك الدراسات كذلك دراسة سعد الدين مشاور" تطور مفهوم الهجرة من ظاهرة سوسيو– اقتصادية إلى ظاهرة أمنية قراءة في تحول المفهوم"[٢٠]، والتي تناولت المداخل المختلفة المفسرة للهجرة غير الشرعية، وفي مجال الأمن أوضحت الدراسة أن قضية الربط بين الأمن والهجرة تقود إلى أحد أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في شمال المتوسط من خلال العلاقة بين الهجرة، وصدام الحضارات، والأمن، حيث أشار باري بوزان إلى أنه من الأرجح أن تتصاعد أهمية الأمن الاجتماعي ليصبح أكثر أهمية مما كان عليه أثناء حقبة الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب)، وذلك عبر مسألتين هما: الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، إذ تُعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية.

<u>المجموعة الثانية</u>: دراسات تناولت الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط وتأثيرها على العلاقات الأوروبية المتوسطية، ومنها دراسة "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة"[٢١]التي قام بتحريرها مجموعة من المحررين، وهي دراسة شاملة تناولت مفاهيم الهجرة غير الشرعية، ثم الأبعاد الاجتماعية والثقافية الدولية لها، كما تناولت المخاطر الأمنية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، وآليات مكافحتها. وتطرق الفصل الأخير من هذه الدراسة إلى تأثير الهجرة غير الشرعية على السياسات الأورو– متوسطية. وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية فمن الضروري توفير الظروف الملائمة اجتماعيًّا واقتصاديًّا داخل الدول المصدرة لها بدعم من الدول المتقدمة التي تستقبل تلك الهجرات لاحتواء الشباب، والتخلص من أسباب الفقر والإحباط المسببة لتلك الهجرة. ومن تلك الدراسات أيضًا "الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (٥+٥)"[٢٢]، وهي رسالة دكتوراه لونيسة الحمروني، حيث قامت بتعريف الهجرة غير الشرعية وأسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وأبعادها، كما تناولت آثار الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول تجمع (٥+٥) الذي ضم (فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، ومالطا) و(ليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا). وخلصت إلى أن الهجرة غير الشرعية كانت لها آثار سلبية على علاقات ذلك التجمع، وأن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين دول الجانبين في شمال وجنوب المتوسط؛ ففي حين تعرِّف الأولى الهجرة غير الشرعية بأنها خطر يتضمن الإخلال بالنواحي الأمنية والاقتصادية والديموغرافية، تنظر الأخيرة إليها على أنها ظاهرة نتجت عن التفاوت الاقتصادي بين شمال المتوسط وجنوبه بكل تداعياته، وهو ما يعرقل الوصول إلى رؤية مشتركة للحل بين الجانبين[٢٣]. وكذلك منها دراسة نبيل زكاوي، "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر البيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي"[٢٤]، والتي ذهبت إلى أن الأصل في الهجرة هو شرعيتها بموجب قواعد القانون الدولي، إلا أن ما طرأ من ظروف ومتغيرات سياسية واقتصادية دولية وإقليمية دفعت نحو ظهور الهجرات غير الشرعية. وتسلط الدراسة الضوء على أطروحة صدام الحضارات التي ساهمت في إزكاء روح التعصب للثقافة الغربية في مواجهة الثقافات والحضارات الأخرى، وأسهمت في تعزيز مخاوف قادة أوروبا تجاه المهاجرين، كما أسهمت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدور كبير في هذا المجال، حيث تم الربط بين الهجرة والإرهاب والتطرف باعتبارها ثلاثي الخطر الذي يطرق أبواب أوروبا[٢٥]. ومن تلك الدراسات دراسة محمد حمشي، "الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية"[٢٦]، التي سلطت الضوء على الربيع العربي ودوره في العلاقات الأورومتوسطية، ومدى مصداقية القوة المعيارية (الأخلاقية) للاتحاد الأوروبي. وأوضحت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي تعامل بازدواجية وتناقض في تعامله مع أنظمة الحكم في جنوب المتوسط، فتحقيق مصالحه مثل ضمان تدفق الطاقة، والحرب على الإرهاب، والحد من الهجرة غير الشرعية، جعلته يغض الطرف عن سلبيات أنظمة غير ديمقراطية في جنوب المتوسط على الرغم من أن سياسته المعلنة تعطي الأولوية للديمقراطية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

<u>المجموعة الثالثة</u>: دراسات تناولت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية في المتوسط، ومنها دراسة سليم بلحماش، "الجهود الأورو- متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"[٢٧]، والتي تناولت السياسات الأوروبية، والتعاون الأورومتوسطي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ ففي الأولى سلطت الدراسة الضوء على السياسات الأوربية لحماية حدودها مثل تشكيل قوات الأوروفورس، ووكالة فرونتكس (الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل). أما في مجال التعاون الأورومتوسطي فقدمت الدراسة أمثلة مثل حوار ٥+٥، وسياسة الجوار الأوروبية... وغيرها. وخلصت الدراسة إلى أن تجاهل السياسات الأوروبية البعد الإنساني للهجرة غير الشرعية فاقم منها، وزاد من تبعاتها السلبية لجانبي المتوسط.

ومنها دراسة محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"[٢٨]، التي كشفت عن خمس إشكاليات كبرى فيما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية، منها عدم وجود اقتراب أوروبي موحّد للتعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية، وأنه في حين تتجه الدول الأوروبية نحو إجراءاتٍ لتقييد تدفق المهاجرين، فإن اقتصادات تلك الدول، وبخاصة دول جنوب المتوسط، لا تزال في حاجة إلى تدفق الأيدي العاملة الرخيصة إليها خصوصًا من دول شمال أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أن السياسات الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تعتمد على أكثر من مستوى؛ فهناك السياسات الوطنية لكل دولة أوروبية، وهناك سياسات أخرى على مستوى الاتحاد الأوروبي. أما دراسة "السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق الإنسان"[٢٩]، لمقدم عبد الرحيم، والتي ميزت بين الآليات الأمنية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية مثل النظام الأوروبي لمراقبة الحدود بأشكاله المختلفة، والإجراءات الأمنية مثل الاحتجاز والاعتقال والترحيل... وغيرها، مع التشدد فيها يومًا بعد آخر، ووجود ميل واضح إلى تأطير الهجرة غير الشرعية في إطار الأمن من جانب السياسيين في أوروبا لأسباب مختلفة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

وتسعى الدراسة للمساهمة في إيجاد تراكم علمي للدراسات في قضية الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية المتوسطية، أخذًا في الاعتبار أنها نالت اهتمامًا مكثفًا في منطقة المغرب العربي نظرًا للأبعاد المتعددة والمتداخلة التي تربطها مع أوروبا. كما عملت الدراسة على توضيح الصلة بين تسييس قضية الهجرة وبين أمننتها من خلال الاستعانة بدراسات تناولت أيضًا تسييس قضية الهجرة باعتبارها مقدمة للأمننة.

تحديد المفاهيم:

الهجرة غير الشرعية:

الأصل في معنى الهجرة هو (هجر) هجرًا: أي تباعد. وهاجر: ترك وطنه إلى غيره[٣٠]. قال تعالى (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم)، (الآية ٩) من سورة الحشر. وتختلف أنواع الهجرة باختلاف الدوافع: إلى طوعية وقسرية، والفترة الزمنية: إلى مؤقتة ودائمة، والحجم: إلى فردية وجماعية، والمكان: إلى داخلية وخارجية، ومن حيث الشرعية: إلى شرعية وغير شرعية[٣١].

وقد عرفت بعض الدراسات الهجرة غير الشرعية بالمعنى القانوني بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليًّا، ما ينطوي على مخالفةٍ للقوانين والقواعد المعنية بالهجرة، وحركة الأفراد بين الدول. فالمهاجرون غير الشرعيين يدخلون إلى مقصدهم من الدول بدون تأشيرات أو إذن دخول[٣٢].

وفي دول المغرب العربي يُطلق على الهجرة غير الشرعية مصطلح "الحرقة"، ويعد الأكثر تداولًا عند الشباب، ويعني حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته من دولته (دولة المصدر) على أمل أن يجد هوية جديدة في (دولة الوصول) التي ينوي الهجرة إليها بشكل غير شرعي وغير قانوني، وقد تكون تلك الهجرة من خلال (دولة عبور)، وهي الدولة التي قد يستخدمها المهاجر للعبور من دولته إلى دولة الوصول[٣٣].

من جانب آخر استخدمت الأدبيات مصطلح الهجرة السرية والهجرة غير الشرعية كمترادفين، وتم تعريفها بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية تخالف قانون الهجرة المتعارف عليه دوليًّا[٣٤].

ومن الملاحظ أن الدراسات تستخدم مصطلحات الهجرة غير الشرعية، وغير القانونية، والسرية، وغير النظامية كمترادفات تؤدي إلى نفس المعنى الذي سبقت الإشارة إليه[٣٥].

المفاهيم ذات الصلة:

من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوما النزوح واللجوء اللذين سنتطرق لهما فيما يلي:

النـــــزوح: النازح هو الشخص الذي أُجبر على الفرار وترْك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطُر إلى فعل ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث سواء كانت طبيعية، أو من صنع الإنسان، ولكنه لم يعبر حدودًا دولية معترفًا بها، أي أنه انتقل من مكان إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثًا عن الأمن والحماية والسلامة، ولأسباب قد تكمن ربما في بعد الحدود، أو وجود أخطار وصعوبات حالت دون ذلك[٣٦].

اللـــــجوء: اللجوء في اللغة مشتق من لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء أو المكان، يقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم، وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء أي اضطره إليه. وفي الاصطلاح: يختلف تعريف اللاجىء باختلاف الظروف التي يعيشها الشخص أو وفقًا للملابسات السياسية التي دفعته إلى اللجوء، حيث تتعدد تعريفات اللاجىء في المواثيق والأعراف والقوانين الدولية؛ فقد نصت اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، والنظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ بأنه: كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عِرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته، أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى تلك الدولة[٣٧].

الأمننة:

كما سبقت الاستفاضة فيها في منهجية الدراسة، فإن الأمننة تعني إضفاء الطابع الأمني على قضية غير أمنية بالأساس للتعامل معها وفقًا للمعطيات والوسائل الأمنية. فإضفاء طابع الأمننة على الهجرة غير الشرعية حولها من قضية إنسانية تنتج عن ظروف وداوفع اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية صعبة إلى مسألة أمنية، وقضية تحدٍّ يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول الأوروبية. ووفقًا لباري بوزان– أبرز منظري " الأمننة"– فإن الأمن ليس مفهومًا ثابتًا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بشكل ديناميكي[٣٨]. وتتم عملية الأمننة من خلال وجود قضية معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، حيث يقوم فواعل الأمننة وهم– في الغالب– من الزعماء السياسيين، أو الحكومات، والأجهزة البيروقراطية، أو جماعات مصالح، بتقديم خطاب يفيد بأن هذه القضية تمثل تهديدًا وجوديًّا، وتأتي بعد ذلك طبيعة تفاعل الجمهور مع ذلك الخطاب، لتدخل بعد ذلك في مرحلة التسييس، واستخدام أدوات وسياسات ووسائل أمنية تجاهها[٣٩]، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة اقتناع الجمهور بأهميتها وخطورتها، واستعداد السياسيين والحكومات للتعامل معها أمنيًّا على هذا الأساس المجتمعي الداعم لهم.

تقسيم الدراسة:

أولًا: أسباب تدفق الهجرة غير الشرعية في المتوسط

ثانيًا: أمننة الهجرة غير الشرعية بين الأسباب الخارجية والداخلية

ثالثًا: سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية

رابعًا: جدوى السياسات الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

أولًا: أسباب تدفق الهجرة غير الشرعية في المتوسط:

تتعدد وتتشابه أسباب الهجرة غير الشرعية سواءً أكانت في منطقة البحر المتوسط أو غيرها من مناطق العالم، مع التأكيد على خصوصية ظروف كل منطقة عن غيرها، وقد أطلقت بعض الدراسات عليها اسم العوامل "الدافعة" أو "الطاردة"[٤٠]، ويقصد بها المظاهر السلبية سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا الموجودة في بلد الأصل، وتتسبب في هجرة الأفراد خارج وطنهم، في مقابل عوامل جذب وهي مجموعة المظاهر أو الأسباب الإيجابية الموجودة في بلد الوصول، وتحفز على الهجرة إليها مثل الظروف المعيشية الأفضل[٤١]. ومما لا شك فيه فإن الأسباب السياسية تتداخل مع تلك الاقتصادية التي تتفاعل بدورها مع الأسباب الاجتماعية والنفسية. وسوف نتطرق فيما يلي إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطاردة أو الدافعة للهجرة، ثم الأسباب الجاذبة لها فيما يلي[٤٢]:

الأسباب الدافعة للهجرة:

١ – الأسباب السياسية:

تتعدد الأسباب السياسية– والتي عادة ما ترتبط بغياب الأمن– ويمكن تسميتها بأنها أسباب سياسية– أمنية للهجرة غير الشرعية، ومن أهمها ما يلي:

أ- الحروب والصراعات المسلحة داخل الدول، وما ينتج عنها من غياب الأمن، وتدهور الاقتصاد، وصعوبات المعيشة، وغياب رؤية واضحة للمستقبل، فيصبح من الطبيعي أن تتدفق الهجرات هربًا من جحيم ودمار الحرب وآثارها السلبية، ومنها على سبيل المثال ما حدث في سوريا والعراق وليبيا وغيرها بعد أحداث "الربيع العربي" من اضطرابات عنيفة هددت أمن وحياة المقيمين في تلك الدول.

ب- الصراعات العرقية وما ينتج عنها من دمار وعنف وصل إلى مرحلة التطهير العرقي كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، ودول البلقان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وقد سببت تلك الأخيرة تدفق هجرات إلى الدول الأوروبية هربًا من جحيم الصراع.

ج–أضافت بعض الدراسات[٤٣] إلى تلك الأسباب عامل وجود اضطرابات أمنية داخلية، ومن الأمثلة عليها ما مرت به الجزائر من أحداث عنف في فترة التسعينيات من القرن الماضي. علاوة على ذلك تضيف بعض الأدبيات عوامل أخرى مثل استبداد الأنظمة السياسية، والتعسف، والاضطهاد السياسي، واستمرار قوانين الطوارىء، وتضييق مساحة الحريات السياسية والحريات العامة، وما يرتبط بها عادة من فساد وإهدار الموارد[٤٤].

٢ – الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية، وتتميز الدول المصدرة للهجرة عادة بزيادة مطردة في نموها السكاني يقابلها ضعفٌ وتراجعٌ في معدلات نموها الاقتصادي[٤٥]، وتكون الهجرة غير الشرعية عادة بحثًا عن عمل مجزٍ يوفر لصاحبه حياة كريمة أو مقبولة. وتتعدد الأسباب الاقتصادية فيما يلي:

أ- المعاناة من ظروف البطالة وضعف الاقتصاد في البلد الأم، وما يترتب عليه من آثار مثل نقص الوظائف، وضعف العائد منها لو توافرت، وتدهور الأوضاع المعيشية بشكل عام، وللشباب بشكل خاص، مع رغبتهم في تحقيق العيش الكريم، فيكون الهروب من الأوضاع المعيشية الصعبة.

ب- من جانبها أضافت دراسات أخرى[٤٦] علاوة على البطالة، وتدني مستوى المعيشة الناتج عنها، أزمات أخرى ترتبط طبيعيًا بها مثل أزمة السكن، وعدم القدرة على الزواج، وتكوين أسرة، بل إن بعض الشباب يجد نفسه مع هذا الكم الكبير من صعوبات الحياة أمام والدين كبارًا أو إخوة أصغر في حاجة للإنفاق عليهم، والتكفل بهم.

على الجانب الآخر، ثمة وجهة نظر تستحق الذكر ألا وهي أن البطالة لا تمثل دائمًا الدافع الرئيس للهجرة غير الشرعية، حيث أظهرت دراسة أن نسبةً من هؤلاء المهاجرين قد تخلوا عن أعمالهم في القطاع الخاص أو حتى في العمل الحكومي للحاق بركب الهجرة غير الشرعية[٤٧]، ويرجع السبب وراء ذلك إلى رغبة هؤلاء في الرقي السريع، والكسب السهل، والبحث عن حياة جديدة تتسم بالجودة في كافة مناحيها له، وربما لأولاده من بعده.

ج- يرتبط بما سبق عامل مهم وهو صورة النجاح الاجتماعي- الاقتصادي للمهاجرين العائدين إلى دولهم في أجازة الصيف بما يعنيه ذلك من مظهر المهاجر، وما يبرزه من يسر الحال عند عودته إلى بلده لقضاء أجازته؛ مثل امتلاك سيارة، وأمتعة محملة بالهدايا، في حين قد يقوم بعضهم بشراء منزل أو بناء عقار في بلدته إلخ مما يوحي بمظاهر اليسر والنجاح معًا، وبالطبع فإن ذلك لا يُظهر ما يتكبده هؤلاء من مشقة، وغلاء معيشة، وممارسات عنصرية[٤٨] يلاقونها في بلدان المهجر.

٣- <u>الأسباب الاجتماعية:</u>

مع التأكيد على ما سبقت الإشارة إليه من تداخل أسباب الهجرة غير الشرعية، فإن الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية تتمثل في عدم توافر السلام الاجتماعي بسبب انتشار ظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي، وسياسة تغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس. وترتبط الأسباب الاجتماعية بالأسباب الاقتصادية ارتباطًا طرديًّا، فالبطالة، وتدني مستويات المعيشة هي أسباب اقتصادية، إلا أن لها انعكاسات مختلفة ومتشعبة اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع الذي تنشأ فيه، وربما تحمل فكرة الهجرة ذات الدافع الاقتصادي الظاهر بعدًا اجتماعيًّا لا يلتفت إليه أحد بشكل مباشر على الأقل، ويتمثل في جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج، وتوفير مسكن لائق، ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة[٤٩].

<u>الأسباب الجاذبة للهجرة:</u>

الأسباب الجاذبة للهجرة هي تلك العوامل التي تجذب وتشجع عليها، ومنها ما يلي[٥٠]:

أ- دور وسائل الإعلام: فالقنوات الفضائية ومؤخرًا الإنترنت ساهما في الانفتاح على العالم الخارجي، وأظهرا رغد ومزايا العيش في دول الغرب أو في الشمال المتقدم[٥١]، وباعتباره مجتمعًا مثاليًّا يسوده احترام الحقوق والحريات، في مقابل دول الجنوب التي لا تكاد تخرج من أزمة حتى تدخل في أخرى، ويسعى الأفراد من أجل تحقيق مطالبهم الأساسية للعيش، وهو ما يؤجج الرغبة في الهجرة، ويصبح الأمل هو العيش في أوروبا.

ب- القرب الجغرافي: والذي مثَّل عامل جذب كبير للهجرة من جنوب المتوسط الطارد إلى شماله الجاذب خصوصًا في بعض الدول مثل المغرب الذي لا يبعد شاطئه سوى ١٤ كلم عن الشاطىء الإسباني.

ج- وجود أصدقاء أو أقرباء في بلد الهجرة: فمما لاشك فيه فإن وجود صديق أو قريب في بلد الهجرة، سبقت له تجربة الهجرة، ييسر الأمر كثيرًا على المهاجرين الجدد كنموذج لهم نجح في تحقيق "الحلم"، ويمكن الاستفادة من خبرته في إيجاد الحلول، وتذليل الصعاب.

د- وجود شبكات متخصصة تتولى عملية تهريب المهاجرين في مقابل مالي، وهو ما يجعل الهجرة غير الشرعية أحد الطرق المتاحة أمام الشباب لكسب لقمة العيش، والحلم بحياة أفضل، وقد أطلقت بعض الدراسات على الوسطاء الذين يربطون الشباب بتلك الشبكات اسم "سماسرة الأوهام"[٥٢]، حيث يقع العديد من الشباب الراغبين في الهجرة تحت تأثير هؤلاء مستغلين شعور الشباب بالإحباط من ظروف الحياة التي يعيشونها.

ثانيًا: أمننة الهجرة غير الشرعية بين الأسباب الخارجية والداخلية

يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى أمننة الهجرة غير الشرعية إلى أسباب خارجية وأخرى داخلية من أهمها ما يلي:

١- الأسباب الخارجية لأمننة الهجرة غير الشرعية:

يُقصد بالأسباب الخارجية لأمننة الهجرة غير الشرعية مجموعة الأسباب الدولية والإقليمية التي جاءت من خارج القارة الأوروبية ودفعت في اتجاه تضخيم خطر الهجرة غير الشرعية، واعتبار المهاجرين غير الشرعيين عاملًا يهدد الأمن داخل الدول الأوروبية وخارج حدودها، وتتمثل أهم تلك الأسباب في نظرية صدام الحضارات، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأحداث الربيع العربي.

أ- التعامل مع الهجرة من منظور صدام الحضارات:

تقوم نظرية صدام الحضارات لأستاذ العلوم السياسية الأمريكي صامويل هنتنجتون على أن الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات ترجع بشكل أساسي إلى مرجعية الدين، وأن الصدام حتمي بين الحضارة الغربية وكل من الحضارتين الإسلامية والكونفوشوسية.

والحقيقة هي أن حدة التصادم، إن صح منطق هنتنجتون، تزداد بين الثقافات عندما تترسخ لدى البعض فكرة سمو ثقافتهم عن الآخرين، وهو ما قد ينتج عنه الشعور بدونية الآخرين. وعليه، فإن إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة (أمننة الهجرة)- على اعتبار أنها تأتي بأشخاص وافدين من ثقافات أدنى مختلفة عن تلك التي يفدون عليها، ويرفضون الاندماج بالمفهوم الغربي- هي فكرة تتماهى مع مكونات نظرية صدام الحضارات. وقد تم توسيع مفهوم الصدام، فأصبحت المجتمعات الأوروبية تنظر إلى

صدام الحضارات على أنه ناتج عن شعور المهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع غريب عنه لا يتكلم لغته، ولا يتفهم ثقافته، وفي نفس الوقت يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة ذلك المجتمع الجديد، فأصبح هذا المفهوم الخاطىء للإدماج هو الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة[٥٣].

وتؤكد الدراسات أن الأوروبيين يربطون بين الهجرة وتهديد ثقافتهم نظرًا لأن المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم، مع رفض تبني ثقافة المجتمعات التي تستضيفهم، وهو الأمر الذي نتجت عنه فجوة اجتماعية وثقافية بين الجانبين. وعليه، تضاف مسألة الهجرة إلى القضايا المحركة والدافعة للتصادم بين الحضارات من وجهة النظر الأوروبية، وتخشى الدول الأوروبية في شمال المتوسط من امتداد الثقافة العربية– الإسلامية إليها مما يهدد هويتها[٥٤].

من جانب آخر، فإن سلوك الحكومات الأوروبية يؤكد ذلك المسلك؛ ففي فرنسا– على سبيل المثال– أصبحت قضية المهاجرين أكثر حضورًا منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، عاكسة إيمانه الشديد بنظريات اليمين الأوروبي الجديد، وقناعاته حول أثر الاختلافات العرقية، وضرورة حماية الثقافة الوطنية ومنعها من الاختلاط بمختلف أشكال الثقافات الأجنبية الأخرى[٥٥].

كما تعزف القيادات السياسية في القارة الأوروبية على وتر الهجرة غير الشرعية، باعتبارها نغمة مطلوبة ومسموعة من الجمهور في القارة الأوروبية، فها هو الزعيم الفرنسي اليميني جون ماري لوبين يعد بطرد ثلاثة ملايين مهاجر كجزء من برنامجه الانتخابي، في حين يؤيد رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق سيلفيو برلسكوني دعوات مراقبة الشواطىء الإيطالية بالسفن الحربية التي تكون مستعدة لإطلاق النار على سفن المهاجرين غير الشرعيين الذين يقتحمون شواطىء البلاد[٥٦].

ب– <u>أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:</u>

تُجمع الأدبيات المنشورة على أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تعد محطة على طريق أمننة الهجرة، وذلك من خلال الربط بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب؛ فقد كان من أهم عواقبها تشديد الرقابة على الحدود، ونشر المواقف المعادية للإسلام، ليس فقط في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ولكن أيضًا في الدول الأوروبية. وجاء إعلان الرئيس الأمريكي بوش الابن بتدشين "الحرب العالمية على الإرهاب" ليخلق مناخًا عامًّا من عدم الارتياح والخوف بين مواطني الاتحاد الأوروبي، مع ظهور انقسامات ثنائية جديدة في المجتمعات، مثل تلك التي تواجه المواطنين الغربيين والمسلمين[٥٧].

حيث دفعت العديد من الدول نحو تشديد إجراءات الهجرة إليها، وذلك من منطلق أن الجماعات المتطرفة والإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها الكثير من الشباب، بوجه خاص، لضمهم إلى صفوفها من أجل تنفيذ عمليات إرهابية، سواءً بشكل مباشر وعاجل[٥٨]، أو في شكل خلايا نائمة في الدول الأوروبية.

فقد خلفت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ آثارًا سياسية واقتصادية مختلفة داخل الولايات المتحدة وخارجها، كما تركت آثارًا نفسية ضخمة في المجتمعات الغربية، حيث رسخت فكرة الخوف من الهجرات القادمة من الدول العربية والإسلامية، ويظهر ذلك جليًّا في تعامل الدول والحكومات الغربية مع ظاهرة الهجرة. وبحسب "وثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن" التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير سولانا، وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في ديسمبر ٢٠٠٣، فإن التهديدات الجديدة ومن بينها الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية ما يحتم اللجوء إلى مجموعة من الوسائل المختلطة مثل المخابرات والشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر، وبذلك أصبح بإمكان الدول الأوروبية استخدام إمكانيات حلف الناتو من أجل مواجهة مثل هذه التهديدات[٥٩].

من جانب آخر، أكد الأمر الواقع في الدول الأوروبية أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ كان لها تأثيرها الواضح على المبادرات والمشروعات التي تُوجَّه نحو المنطقة، حيث لم يخلُ أيٌّ منها من مقترحات تتعلق بالهجرة غير الشرعية، مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي صاغته الولايات المتحدة في فبراير ٢٠٠٤، وسياسة " الجوار الأوروبي الجديدة" التي نشرتها المفوضية الأوروبية كوثيقة رسمية في مارس ٢٠٠٣[٦٠]، حيث أدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى مراجعة الدول الأوروبية لسياسات الهجرة إليها؛ فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن إدخال تعديلات صارمة على قانون اللجوء إلى بريطانيا. من جانبها علقت الحكومة الألمانية النقاش في البرلمان حول مقترحات جديدة للهجرة، كما اقترحت إنشاء قاعدة بيانات أوروبية للموقوفين من المهاجرين. أما الرئيس الفرنسي الأسبق نيقولا ساركوزي فقد شدد في قوانين الهجرة لبلاده، عندما كان وزيرًا للداخلية (خلال الفترة من ٧ مايو ٢٠٠٢ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٤)، مشيرًا إلى أن الهجرة تشكل مصدر تهديد وتوتر أمني في فرنسا، علاوة على أنها تشكل عبئًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا على البلاد. وعدل ساركوزي أثناء رئاسته للجمهورية بعض البنود في قانون الاندماج، ومنها شرط إجادة اللغة الفرنسية باعتباره شرطًا للمهاجرين القادمين إلى فرنسا. وفي مجال التحرك الأوروبي الجماعي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، أنشأت الدول الأوروبية في الأول من شهر مايو ٢٠٠٥ الوكالة الأوروبية للتسيير والتعاون الميداني للحدود الخارجية **Frontex** بهدف التنسيق بين الدول الأوروبية في مجال مافحة الهجرة غير الشرعية، ودراسة إنشاء جهاز أوروبي لحرس السواحل[٦١].

ج- أحداث الربيع العربي:

اعتبرت بعض الدراسات أن أحداث ما عرف باسم "الربيع العربي" التي بدأت من تونس في ديسمبر ٢٠١٠ تعد إحدى أهم الإشكاليات التي تواجه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة، وكيفية التعامل معها[٦٢]، وذلك بسبب تسارع وتيرة الهجرة إلى قارة أوروبا على نحو غير مسبوق من دول الشرق الأوسط وأفريقيا في أعقاب ثورات

الربيع العربي، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك يهدف إلى مواجهة هذه الموجة من الهجرات القادمة إليه؛ فقد استقبلت إيطاليا- التي تنفق قرابة ٣٠٠ ألف يورو يوميًّا على خفر السواحل الإيطالية لمنع الهجرة غير الشرعية- ما يزيد على ٢٦ ألف مهاجر من دول شمال أفريقيا في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠١٤، بزيادة بلغت ٨٢٣% عن نسبة المهاجرين إليها في العام السابق عليه، وهو الأمر الذي دفع إيطاليا إلى التهديد علنًا بالسماح لهؤلاء المهاجرين بالعبور منها إلى الدول الأوروبية الأخرى إذا لم تزد تلك الدول مقدار المساعدات المالية والتقنية اللازمة لمواجهة هذه الهجرات.

وقد أشار تقرير إلى أن عدد المهاجرين من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا بلغ ٦٠ ألف مهاجر في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠١٤، وهو ما يزيد على معدلات الهجرة التي حدثت في عام ٢٠١١ مع بدايات ثورات الربيع العربي، حيث وصل العدد الإجمالي للمهاجرين غير الشرعيين إلى ١٤٠ ألفًا خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٢[٦٣].

٢- الأسباب الداخلية لأمننة الهجرة غير الشرعية:

أ- دور الإعلام في صياغة رأي عام معادٍ للمهاجرين:

نظرًا لقدرة الإعلام على صياغة رأي عام تجاه قضية ما، فإن الدول الأوروبية تستخدم وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني في الاتجاه الذي يخدم مصالحها في سياساتها للهجرة، وهي في هذه الحالة توجيهه من أجل أمننة ظاهرة الهجرة بشقيها سواءً الشرعية أو غير الشرعية. وتشير دراسة استقصائية أجرتها يوروبارومیتر في خريف عام ٢٠٠٥ إلى أن ١٥% ممن شملهم الاستبيان يعتبرون أن الهجرة أحد أهم مسألتين تواجهان بلدانهم، وأوضحت الدراسة أن قيام الدول الأوروبية بأمننة الهجرة فاقم من إدراكها في الرأى العام الأوروبي باعتبارها مصدر تهديد لهوية وثقافة وتماسك المجتمعات الأوروبية[٦٤].

وقد أشارت دراسة لأهم الصحف الوطنية والقنوات التليفزيونية في أوروبا إلى أن وسائل الإعلام في دول مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان تجرم الهجرة، دون أن تعكس واقعها الحقيقي، بحيث تساهم في صنع رأي عامٍ معادٍ لها من خلال ربط المهاجرين بسلوكيات العنف والانحراف، إذ كانت الصحف تركّز في مقالاتها على الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المهاجرون حتى وإن كانت ضئيلة؛ ففي ألمانيا مثلا اتضح أن قرابة خمسين من المقالات المنشورة في بداية التسعينيات تناولت الهجرة، وربطتها بالجرائم التي ارتكبها الأجانب،٦٠% منها تتعلق بالمتاجرة في المخدرات والجريمة المنظمة، أما في إيطاليا فكانت نسبة ٤٧% من المواضيع المنشورة في أهم سبع صحف يومية تتحدث عن الهجرة في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٢- ١٩٩٣، وتناولت الجرائم المرتكبة من المهاجرين، والإجراءات الأمنية المتخذة ضدهم[٦٥].

من جانبه لم يتوان الاعلام الايطالي والأوروبي عن وصف موجات الهجرة غير الشرعية الى السواحل الايطالية والأوروبية بأنه غزو، خاصة بعد تقارير عن وصول قرابة نحو ٢٥الف مهاجر تونسي غير شرعي للسواحل الايطالية في شهر أغسطس ٢٠١١[٦٦]. ص٣٧

ب- صعود الأحزاب اليمينية ومعاداتها للمهاجرين:

تركز الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والاستثمار في مشاكلها من خلال التطرق إليها، وتقديم الحلول لها. وفي الدول الأوروبية استغلت الأحزاب اليمينية المتطرفة هذا التوظيف الذي يمثل جوهر العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على ثلاثة أسس هى: مناهضة الهجرة، واعتماد كراهية الأجانب وسيلة انتخابية، ورفض التعددية الثقافية، مع نظرة دونية للثقافات الأخرى، والتأكيد على الهوية الوطنية الخالصة والنقية من العناصرالدخيلة عليها[٦٧].

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية تمثل مرجعية أساسية للقادة والسياسيين في أوروبا عند النظر إلى المسائل الأمنية بحيث أصبحت تمثل جوهر كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبحيث أصبح لا يمكن الحديث عن تلك المشاكل دون ربطها بالهجرة غير الشرعية. وقد ساهم هذا الوضع في ترسيخ المقاربة الأمنية باعتبارها من أنجح الوسائل في مواجهة المهاجرين غير الشرعيين، وشبكات تهريبهم[٦٨]. وتعد الهجرة أحد أهم الأسس في خطاب أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، فقد كان لتوظيف قضية الهجرة دور كبير في نهضة تلك الأحزاب، وعادةً ما يركز رؤساء هذه الأحزاب في تصريحاتهم على مشكلة الهجرة غير الشرعية، فمن المعروف أن نايل فاراج زعيم حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) استخدم قضية معاداة الهجرة وآثارها السلبية على البلاد كمحور ارتكاز في تصويت مؤيديه لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في استفتاء ٢٣ يونيو ٢٠١٦، حيث صوت ٥٢% لصالح خروجها من الاتحاد الأوروبي[٦٩].

من جانب آخر، نجد أن بيمفورتيون رئيس الحزب اليميني الهولندي يصرح بـــ" أن هولندا قد امتلأت، ويجب أن تغلق أبوابها"، بينما يصرح الزعيم اليميني الفرنسي لوبان بأن" الفرنسيين أولًا"، وبذلك أصبح المهاجرون في نظر اليمين المتطرف هم السبب الرئيس لكل المشاكل التي تعانيها المجتمعات الأوروبية مثل البطالة والعنف والجريمة. كما ترى الأحزاب اليمينية أن سبب وجودها هو الحفاظ على الهوية الوطنية وحمايتها؛ فالجبهة الوطنية ترى أن المبرر الأساسي لوجودها هو تمثيلها للثقافة والهوية الفرنسية التي تدعي أن الأحزاب السياسية الأخرى وأجهزة الإعلام لا تعبر عنهما بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي هي أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته. وقد اعتمدت الأحزاب المتطرفة على الصحافة الموالية للترويج لوجهة نظرها، وبذلك استثمرت الأحزاب اليمينية في المشاكل التي يواجهها المواطن الأوروبي،

فزيادة معدلات البطالة في فرنسا دفعت الفرنسيين للتصويت لمصلحة الجبهة الوطنية عام ١٩٨٤ في الانتخابات البلدية، والانتخابات الأوروبية، وحققت فيهما نجاحًا باهرًا، وبذلك نجح الحزب اليميني الفرنسي في توظيف استراتيجيته القائمة على التخويف من خطر المهاجرين[٧٠].

ثالثًا: سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية

كما أوضحنا سابقًا فقد لعبت عوامل خارجية وأخرى داخلية دورًا مهمًّا في أمننة الهجرة غير الشرعية من جانب الدول الأوروبية، وعليه فقد باتت السياسة الأمنية الأوروبية في تعاملها مع الهجرة غير الشرعية تستند إلى مبررات معلنة مرت بكل مراحل الأمننة التي سبق ذكرها؛ من الخطاب والسياق والأحداث والأفعال الدافعة نحو الأمننة. وتستند الدول الأوروبية في رسم سياساتها تجاه الهجرة غير الشرعية، وأمننة تلك الهجرة إلى مجموعة من الأسباب سوف نتطرق إليها فيما يلي:

دوافع سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية[٧١]:

١- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى الإخلال بالأمن بسبب ما يرتبط بها، وينتج عنها من جرائم وعنف يهدد أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، ومنها على سبيل المثال جرائم التهريب والسرقة والتزوير والاتجار بالبشر إلخ، فدخول المهاجر غير الشرعي بدايةً هو دخول غير قانوني، وهو مستعد لارتكاب كل ما هو مخالف للقانون. كما أن شريحة من هؤلاء المهاجرين من المسلمين الذين قد ينتمون إلى جماعات مسلحة (داعش، القاعدة على سبيل المثال) قد ترتكب عمليات إرهابية في أوروبا[٧٢].

٢- يُخل تدفق الهجرات غير الشرعية بالبناء الديموغرافي للمجتمعات الأوروبية[٧٣]، كما يشكل تهديدًا للهوية الثقافية الأوروبية، فدخول مهاجرين لهم عادات وتقاليد وخلفيات ثقافية ودينية مغايرة قد يؤدي إلى ظهور أقليات إثنية وربما دينية في القارة الأوروبية، ما يخل بالتوازن السكاني والاجتماعي والثقافي وربما الديني في القارة الأوروبية. كما أن تلك الأقليات الجديدة الناتجة عن الهجرة لن تتوانى عن الدفاع عن مصالحها وحقوقها مستغلة النظام الديمقراطي القائم في الدول الأوروبية.

٣- على المستوى الاقتصادي، عادة ما يكون المهاجر غير الشرعي على استعداد للقبول بأجر زهيد في مقابل عمل يكفل له البقاء والاستمرار في بلد الهجرة، وهو الأمر الذي يخلق منافسة قوية للأيدي العاملة المحلية، فمعادلة قبول المهاجر بأجر زهيد، مع ما يصاحبه عادة من غياب الحقوق والضمانات الاجتماعية مثل التأمين الصحي، والتقاعد، يعني زيادة معدلات البطالة لليد العاملة المحلية، وهو ما يفاقم بدوره من ظاهرة العنصرية ضد الأجانب.

٤- ارتفاع التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدول والحكومات الأوروبية في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية، فتشديد وتحديث الرقابة على الحدود بالوسائل المختلفة

البحرية والبرية والجوية، وملاحقة المهاجرين غير الشرعيين، واحتجازهم حتى تتم إعادة ترحيلهم إلى بلدانهم، وبرامج التعاون مع الدول الأخرى، بلغ إجمالي تكلفتها منذ عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية ٢٠١٤ نحو ١٧ مليار دولار[٧٤].

٥- جاء إقحام الهجرة غير الشرعية على لائحة مهددات الأمن الأوروبي، باعتبارها الدافع الأساسي والمبرر الرئيس لاتخاذ سياسات أمنية تجاهها، فوضع الهجرة غير الشرعية على قدم المساواة مع قضايا أخرى مثل التطرف والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل إلخ، برز في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم أحداث الربيع العربي مع نهاية عام ٢٠١٠، حيث زادت المخاوف من الهجرة غير الشرعية على مستوى المجتمعات والحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

السياسات والاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

سوف نقسم السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية إلى قسمين؛ الأول هو سياسات الاتحاد الأوروبي باعتبارها سياسات مؤسسية جماعية متفق عليها لمواجهة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط، والثاني هو الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأوروبية- المتوسطية لمواجهة تلك الهجرات.

١- سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

وقعت الدول الأوروبية اتفاقية شينجن في لوكسمبورج في عام ١٩٨٥، خارج نطاق مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بحيث ألغت تلك الدول الموقعة على الاتفاقية الحدود الداخلية بينها من أجل حدود خارجية واحدة تطبق القواعد والإجراءات المشتركة في مجال تأشيرات الإقامة قصيرة المدة، وطلبات اللجوء، وضبط الحدود[٧٥]. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٩٥، وتضم ٢٦ دولة في الوقت الحاضر.

وقد بدأ التعاون الأوروبي بشأن "الهجرة غير الشرعية" فعليًّا باتفاقية ماسترخت في عام ١٩٩٣، إلا أن التعاون في مجال التحكم في الحدود الخارجية للدول الأعضاء كان قد تطور في سياق اتفاقية شينجن التي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٥، لكنها لم تدخل في الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي إلا مع دخول اتفاقية أمستردام حيز النفاذ في عام ١٩٩٩، وهو العام الذي بدأ فيه التعاون بين الدول الأوروبية في مجال الهجرة غير الشرعية بشكل أكبر مع تبنّي الدول الأعضاء لبرنامج تامبر (Tampere) الذي حددت مدته بخمس سنوات، وهدف إلى تطوير وتحديث السياسات الداخلية للدول الأوروبية، وتطوير سياسات أوروبية مشتركة إزاء قضية الهجرة غير الشرعية[٧٦].

ووفقًا للأدبيات فإن قضايا الهجرة أصبحت لها مكانة محورية داخل الاتحاد الأوروبي في تسعينيات القرن العشرين، حيث هدفت إلى الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية. ومن هذا المنطلق بدأت الدول الأوروبية في الدخول في شراكات مع دول أخرى في شكل اتفاقيات شراكة وتجارة لخلق علاقات تعاقدية معها بما يحقق أهدف الدول الأوروبية وعلى رأسها الحد من الهجرة غير الشرعية.وقد ركز معظم المشروعات

المشتركة بين شمال وجنوب المتوسط على منع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وعلى إجراءات مشددة مثل إنشاء معسكرات احتجاز، وترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت إلى تعزيز ودعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة سواءً الثنائية أو الجماعية بين ضفتي المتوسط، والتي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لدول جنوب المتوسط، وتحديث وتشديد الإجراءات الأمنية للرقابة على الحدود، وإنشاء أجهزة تقوم بوظيفة الإنذار المبكر بوجود مهاجرين غيرشرعيين داخل أوروبا.[٧٧] وسوف نتطرق فيما يلي إلى سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

١. <u>الاتفاقيات والشراكات الأوروبية– المتوسطية:</u>

أ– اتفاقيات برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية:

وُقعت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية في برشلونة عام ١٩٩٥، وتعد الأولى والأهم بعد نهاية الحرب الباردة، ومن اللافت للنظر أنه في حين تستمد تلك الشراكة أسسها من الليبرالية الجديدة التي تَعتبر أن الرفاه الاقتصادي بمثابة الحاجز لمنع المشكلات السياسية والأمنية في منطقة المتوسط، وتعمل على تقديم الاعتبارات الاقتصادية على السياسية، وتؤمن بحرية الحركة للأفراد والسلع، إلا أن حرية الهجرة من جنوب المتوسط لم تُتضمن في تلك الشراكة[٧٨].

من جانب آخر، فإنه إذا كانت هناك محاور وقضايا كثيرة ومتعددة تحكم التوجه الأوروبي للتعاون والشراكة مع دول جنوب المتوسط، فلابد من فهم أن المفهوم الأوروبي للأمن، وهو مفهوم يتسم بالتعقيد والاتساع، يرى أن المشاركة السياسية– الأمنية تبقى على رأس قائمة أولويات الشراكة الأوروبية المتوسطية من منطلق أن الاستقرار السياسي الأمني هو القاعدة القوية والعريضة التي يرتكز عليها باقي جوانب تلك الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٧٩]. وقد تضمنت اتفاقية برشلونة بعدين: الأول هو البعد الثنائي؛ حيث يعقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات اقتصادية بالأساس على المستوى الثنائي مع كل بلد في إطار ما يسمى باتفاقيات الشراكة. ثانيًا البعد الإقليمي، ويمثل أحد الجوانب الأساسية للشراكة، إذ يغطي المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فالتعاون الإقليمي مهم لأنه يتعامل مع القضايا والمشكلات المشتركة بين الشركاء المتوسطيين وعلى رأسها قضية الهجرة غير الشرعية[٨٠].

ب– سياسة الجوار الأوروبي الجديدة:

في نفس السياق السابق يمكن فهم خطط العمل التي تُطرح في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة للاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من وجود جوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية في تلك الخطط تجاه دول جنوب المتوسط وشرق أوروبا، فقد هدفت بشكل رئيسي إلى إيجاد بيئة مناسبة اقتصاديًّا واجتماعيًّا في تلك الدول بما يقلّل من تدفق الهجرة إلى أوروبا، وفي الوقت نفسه التأكيد على التزامات تلك الدول بمنع الهجرة غير الشرعية باعتبارها دول المصدر لهذا النوع من الهجرات.

وفي إطار سياساته لمواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال إدارة حدوده الخارجية، تبنى الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة، فكرة إقامة حزامٍ واقٍ أو منطقة عازلة على أراضي دوله المجاورة بحيث تقوم هذه الدول بلعب دور مناطق العزل، حيث تمت تصفية الوافدين إلى أوروبا بمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد الأوروبي غير مرغوب فيها على اعتبار أن التصدي للهجرة غير الشرعية لا يمكن أن ينجح بفاعلية عالية إلا باللجوء إلى صيغة من المعالجة الأمنية المحولة إلى أطراف خارجية[٨١]. وبناءً عليه فقد تم تبني أنظمة لتبادل المعلومات، ومنع تدفقات الهجرة غير الشرعية، واتفاقات إعادة القبول، وهي النقاط الرئيسية لخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي الجديدة في هذا المجال[٨٢].

وفي سياق تحوّل الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا، قررت الدول الأوروبية تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تُعرف باسم فرونتكس (FRONTEX) (الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود)، وكان قد تم تأسيس هذه الوكالة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤ بهدف رئيس هو دعم التعاون بين الدول الأوروبية في تأمين الحدود الخارجية الأوروبية من خلال تنسيق بين الدول الأعضاء، وبدأت وكالة فرونتكس العمل بالفعل في أكتوبر ٢٠٠٥، وأصبح مركزها في العاصمة البولندية وارسو، وقد ارتفعت ميزانية تشغيلها من 6.3 مليون يورو عام ٢٠٠٥، إلى قرابة ٤٢ مليون يورو في عام ٢٠٠٧، و٨٧ مليون يورو عام ٢٠١٠[٨٣].

وبالتوازي مع تأسيس وكالة فرونتكس، وقعت الدول الأوروبية اتفاقية دبلن في عام ٢٠٠٣ للتعامل مع طلبات اللجوء السياسي، وحصرها في التقدّم بها إلى دولة واحدة فقط من دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل حجر الزاوية في اتفاقية دبلن في تأسيس نظام لإعادة التوزيع بهدف التعامل مع طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين بناءً على مبدأ (الدولة الأولى التي تستقبل المهاجرين)، والذي يُلقي المسئولية الكاملة على أول دولة أوروبية يصلها المهاجرغير الشرعي أو اللاجىء السياسي، فيفحص طلباتهم وأوضاعهم، وإعادتهم إلى دولهم الأصلية. وفي عام ٢٠٠٥، مع تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، تبنى قادة الاتحاد الأوروبي ما عُرف بالاقتراب العالمي للهجرة (Global Approach to Migration)، والذي تم تعريفه على أنه البعد الخارجي للسياسة الأوروبية المشتركة للهجرة، وذلك من خلال عدم تركيزه على التعامل الأمني مع قضايا الهجرة، بل بواسطة الدخول في شراكات حقيقية مع الدول الأخرى للحد من تدفق المهاجرين[٨٤].

ج- الاتحاد من أجل المتوسط:

أعلن الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ عن انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، والذي يهدف إلى إقامة مشروعات تنموية في الدول المطلة على البحر المتوسط، ورأى مراقبون أن المشروع سوف يعيد تفعيل اتفاقية برشلونة التي

انطلقت في عام ١٩٩٥، وكان من أهم دوافع مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط- علاوة على إعادة إحياء مسار برشلونة، ومعالجة عوائق التعاون الأوروبي المتوسطي- قضية الأمن التي تعد من أبرز دوافع خلق هذا الإطار الجديد للتعامل مع الظواهر المؤثرة في أمن واستقرار المتوسط وعلى رأسها قضية الهجرة غير الشرعية، وما يرتبط بها من إرهاب، وتهريب، وجريمة منظمة عابرة للحدود[٨٥].

وبالتزامن مع هذا الاقتراب الجديد ظهر ما يُعرف باسم" اتفاقيات الحركة" في عام ٢٠٠٧؛ وهي اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبين الدول الثالثة غير الأعضاء في الاتحاد التي لديها استعداد للقبول ببعض الالتزامات خصوصًا في مجال منع الهجرة غير الشرعية، وفي المقابل يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مجموعة من المساعدات التي تتمثل في تحسين فرص الهجرة الشرعية لمواطني تلك الدول، وتقديم المساعدات الفنية لها لتطوير قدراتها على التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية. ومن الجدير بالذكر أن مشاركة أية دولة في هذه الاتفاقيات اختياري.

وقد ظلَّ الاقتراب الأمني هو الأساس في تعامل دول الاتحاد الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية حتى قيام ثورات الربيع العربي، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية، والذين يُحتجزون بها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد سمح القانون الجديد- الذي كان قد صدرعن البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٨- باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وبالتزامن مع ذلك قام المجلس الأوروبي في أكتوبر ٢٠٠٨ بتبني اتفاق أوروبي للهجرة غير ملزم أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، فرض رقابةً أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ودعا دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة الطرد، ودفع أموال للمهاجرين ليتمكنوا من العودة إلى بلادهم، والعودة إلى الدخول في اتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين خصوصًا مع ليبيا وتونس لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين[٨٦].

من جانب آخر تم تأسيس اليوروسور **Eurosur** (نظام مراقبة الحدود الأوروبية) في عام ٢٠٠٨، ودخوله حيز التنفيذ في أواخر العام ٢٠١٣، ويقوم على تنسيق أمني ومعلوماتي على مستوى عالٍ ومتقدم بين أجهزة ١٨ دولة أوروبية، حيث يغطي السواحل الممتدة من اليونان إلى البرتغال، أي مراقبة السواحل الممتدة من مصر إلى السواحل المغربية على المحيط الأطلنطي[٨٧].

٢. اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد للهجرة والحركة:

في ١٨ نوفمبر ٢٠١١، وعلى خلفية أحداث الربيع العربي منذ انطلاقها في ديسمبر ٢٠١٠ في تونس، تبنّى المجلس الأوروبي استراتيجية جديدة للتعامل مع قضايا الهجرة عُرفت باسم اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد للهجرة والحركة **The New Global Approach to Migration and Mobility (GAMM)**[٨٨]، ويتكوّن

الاقتراب من إطارين عمليين يتمثل الإطار الأول في اتفاقيات الحركة للتعامل مع الدول التي لديها جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي كتونس والمغرب ومصر، ويتكون هذا الإطار من ثلاثة عناصر هي: المال، والنفاذ إلى السوق الأوروبي، والقابلية للتنقل بين الدول الأوروبية والعربية. أما الإطار الثاني لهذا الاقتراب فيغطي الدول التي ليست جزءًا من ترتيبات اتفاقيات الحركة، ويشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجالي الهجرة واللجوء مع هذه الدول. ويهدف هذا الاقتراب إلى تحقيق أمرين: أولهما تحقيق هدف استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠؛ وهو أن تستمر أوروبا في كونها مقصدًا جاذبًا للمهاجرين الأكفاء والموهوبين من كافة أنحاء العالم. ثانيهما التعامل بكفاءة أكبر مع الهجرة غير الشرعية من خلال الاتفاق مع الدول المصدرة لتلك الهجرات على آليـــة للحـــد منها[٨٩].

٣. اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تعد اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية سياسة وطنية من جانب الدول الأوروبية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية[٩٠]. وقد عملت الدول الأوروبية، وتلك التي في جنوب المتوسط على إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون بينها، ومن هذه الاتفاقيات ما يلي[٩١]:

الاتفاقية بين إيطاليا وليبيا: عقدت في طرابلس عام ٢٠٠٧، وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية يتواجد على متنها طواقم مشتركة من الجانبين، وتقوم تلك الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في المياه الإقليمية الليبية والدولية أيضًا، وهناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام ٢٠٠٣.

الاتفاقية بين إيطاليا وتونس: عقدت في ٢٠١١[٩٢]، وبموجبها تقوم إيطاليا بتزويد تونس بالزوارق الحديثة والمعدات، وعقد دورات تدريبية لأفراد الشرطة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات بين البلدين.

الاتفاقية بين إيطاليا والجزائر: عقدت عام ٢٠٠٧، وتم بموجبها ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في مقابل منح إيطاليا ألف تأشيرة عمل للجزائريين خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩[٩٣].

الاتفاقية بين إسبانيا والمغرب: وهي مذكرة تفاهم وقعت عام ٢٠٠٣ للحد من الهجرة غير الشرعية، وبموجب الاتفاقية يُسمح لعدد ٢٠٠ عامل موسمي من المغرب بالعمل في إسبانيا لمدة تزيد عن تسعة أشهر[٩٤]، وهي تعد نموذجًا للاتفاقيات الفاعلة والناجحة في هذا المجال.

اتفاقية إسبانيا وموريتانيا: جاء الاتفاق لمواجهة مشكلة السفينة العالقة على السواحل الموريتانية التي كانت تنقل مهاجرين غير شرعيين كانوا في طريقهم إلى إسبانيا، وقد التزمت موريتانيا بموجب الاتفاق بترحيل المهاجرين إلى دولهم، وفي المقابل التزمت إسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.

رابعًا: جدوى السياسات الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

هناك اتفاق في معظم الأدبيات، ووفقًا لقراءة الواقع، على أن التشدد الأوروبي في الإجراءات الأمنية لقمع الهجرة غير الشرعية لم يؤدِّ إلى تراجعٍ في معدلات تلك الهجرة، وأن الذي تغير هو أساليب وطرق تلك الهجرة للالتفاف حول تلك الإجراءات، والتغلب عليها[٩٥].

فعلى سبيل المثال بعد تشديد الرقابة على مضيق جبل طارق يسلك المهاجرون الآن طريقًا بحريًّا آخر في جنوب إسبانيا، ونظرًا لصعوبة الطريق، وتدهور حال المراكب يتعرض الكثير منهم للغرق ما يعطي الفرصة لخلق عصابات تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى. وعليه تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج عكس المطلوبة تمامًا. كما أن معالجة هذا الملف لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتحتجزهم، بل يجب أن تُتبع بحوار شامل، وبمقاربة تضامنية وإنسانية من جانب آخر، إذ إن هناك تناقضًا واضحًا لدى الدول الأوروبية بين المُعلن من ضرورة احترام حقوق الإنسان وحريته، وضرورة تكريسها كأمرٍ واقعٍ تنادي به المواثيق والعهود الدولية، وبين الممارسات الأوروبية في شكل السياسات والإجراءات التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين غير الشرعيين المتواجدين فوق أراضيها[٩٦].

وقد عبرت إحدى الدراسات عن عدم جدوى سياسات الاتحاد الأوروبي في التعامل الأمني (الأمننة) مع الهجرة غير الشرعية، حيث أوضحت أن سياسات الاتحاد الأوروبي تقوم على الحلول الأمنية التي تهمل الأسباب والظروف المحيطة بقضية الهجرة غير الشرعية، علاوة على تجاهلها للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها مثلًا الاحتجاز في دول ليست موقعة على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بحماية اللاجئين، ولا تتمتع بسمعة طيبة في مجال حقوق الإنسان[٩٧].

لذلك فإن المطلوب هو الأنسنة **humanization**، أي إضفاء الطابع الإنساني، وليس الأمننة **securitization** بمعنى إضفاء الطابع الأمني على الهجرة غير الشرعية، فالمشكلات التي تطرحها الهجرة غير الشرعية لا تكمن في نتائجها، وكيفية مواجهة آثارها، بل إن المشكلة تكمن في أسبابها، وضرورة التعامل معها، فالتعامل مع الهجرة الشرعية من منطلق أمني بالملاحقة والاعتقال والاحتجاز والترحيل والسجن والغرامة إلخ، يشبه من يتعامل مع المريض بالقضاء عليه، وليس بعلاجه. وعليه فإن الدول الأوروبية تسعى للتخلص من المشكلة، وليس علاجها، وأصعب ما في قضية الهجرة غير الشرعية هو أنها تتعامل مع البشر، مع الإشارة إلى أن الظروف التي تدفع المهاجرين إلى الهجرة من الجنوب إلى الشمال باقية، وسوف تظل كذلك في الأمد المنظور. وعليه فمن أجل أنسنة الهجرة غير الشرعية ينبغي تنمية أبعاد الأمن الإنساني

بمختلف جوانبه: الأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، أي التعامل مع أسباب المشكلة، وليس مع نتائجها[٩٨].

من جانب آخر، يتمثل أهم ملامح السياسات الأوروبية في مجال الهجرة في أنها غير موحدة، وتعتمد بشكل كبير على السياسات الوطنية لكل دولة أوروبية على حدة. وعلى المستوى الوطنى ذاته، نجد أن دول الاتحاد الأوروبي غير موحدة في مواقفها وسياساتها من الهجرة، وهو ما يسهم في عدم فاعلية تلك السياسات في تعاملها مع الهجرة غير الشرعية التي تطرق أبواب القارة الأوروبية، ويمكن تقسيم مواقف الدول إلى ما يلي[٩٩]:

١- ألمانيا والنمسا وهولندا: وهي تقع من الناحية الجغرافية وسط القارة الأوروبية، وتركز على التحكم في الحدود الخارجية للاتحاد، البرية بالأساس، وينصب اهتمامها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية القريبة منها.

٢- فرنسا بريطانيا وأيرلندا: تعمل فرنسا وبريطانيا على تشجيع تنقُّل المهاجرين من مستعمراتهما القديمة، مع تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

٣- الدول الإسكندنافية: وهي بعيدة نسبيًّا عن مشكلة الهجرة بسبب موقعها الجغرافي شمال غرب القارة الأوروبية، وهي تركز على ضرورة احترام الأجانب خصوصًا فيما يتعلق بتقديم الحماية للاجئين.

٤- إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال: وهي دول ساحلية على شواطىء البحر المتوسط، وبالتالي فهي على خط المواجهة الأول مع الهجرة غير الشرعية عبر البحر (هجرة القوارب)، وتركز على ضرورة التعاون بين الدول الأوروبية لوقف الهجرة غير الشرعية، كما تطالب دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بدعمها ماليًّا ولوجستيًّا لأنها تتحمل العبء الأكبر باعتبارها بوابة (ساحلية) للهجرة غير الشرعية نحو القارة الأوروبية.

من جانب آخر، انتقدت جمعيات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وحتى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إجراءات التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، فقد ذهبت تلك الأخيرة إلى أنه لا يجوز احتجاز المهاجر غير الشرعي بسبب إقامته غير الشرعية حتى وإن لم يستجب للأمر بمغادرة البلاد، وأن الاحتجاز يجب أن يقترن بالإبعاد أو الترحيل، وإلا يكون مخالفًا للهدف منه. كما انتقدت التقارير غياب التمثيل القانوني الصحيح، والخدمات القنصلية، وخدمات الترجمة، وأيضًا الطابع الأمني للمباني التي يتم فيها الاحتجاز، والتي تعاني من ظروف الاكتظاظ، وتدهور الأوضاع الصحية والإنسانية عمومًا[١٠٠].

هذا وتتكبد الدول الأوروبية خسائر مالية ضخمة تتمثل في نفقات حراسة ومراقبة الشواطىء، واستقبال المهاجرين غير الشرعيين في مخيمات ثم ترحيلهم، علاوة على الدعم المادي الذي تقدمه الدول الأوروبية لنظيراتها في جنوب المتوسط للتدريب، واقتناء معدات ووسائل المراقبة من طائرات وسفن للتدخل السريع إلخ. ومن الواضح أن هذا الإنفاق الضخم لم يؤدِّ إلى المردود المطلوب منه.

الخاتمة

– تعتبر الهجرة غير الشرعية قضية محورية وجاذبة للعديد من الموضوعات والقضايا، خصوصًا في الدول الأوروبية المستقبلة للهجرة، حيث ترتبط بالإرهاب، وكره الأجانب، كما تثير قضية الهوية وتماسك المجتمع، والانتخابات في الدول الأوروبية، ودور الإعلام، والعمالة وسوق العمل. كما تؤثر في السياسة الخارجية للدول، والاتحادات السياسية– الاقتصادية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

– خلصت الدراسة إلى وجود أسباب خارجية، وأخرى داخلية دفعت الأوروبية إلى أمننة الهجرة غير الشرعية، ومن أهم الأسباب الخارجية نظرية صدام الحضارات، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأحداث الربيع العربي، وتمثلت الأسباب الداخلية في دور الإعلام في صياغة رأي عام معادٍ للمهاجرين، وصعود الأحزاب اليمينية، ومعاداتها للمهاجرين.

– لم يؤد التشدد الأوروبي في الإجراءات الأمنية لقمع الهجرة غير الشرعية إلى تراجعٍ في معدلاتها، وأن الذي تغير هو أساليب وطرق تلك الهجرة للالتفاف على تلكَ الإجراءات، والتغلب عليها.

– هناك تناقض واضح في الدول الأوروبية بين المُعلن من ضرورة احترام حقوق الإنسان وحريته، وضرورة تكريسها كأمرٍ واقعٍ تنادي به المواثيق والعهود الدولية، وبين الممارسات الأوروبية في شكل السياسات والإجراءات التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين غير الشرعيين المتواجدين فوق أراضيها.

– يتمثل أهم ملامح السياسات الأوروبية في مجال الهجرة في أنها غير موحدة، وتعتمد بشكل كبير على السياسات الوطنية لكل دولة أوروبية على حدة. وعلى المستوى الوطنى ذاته، نجد أن دول الاتحاد الأوروبي غير موحدة في مواقفها وسياساتها من الهجرة.

– المطلوب في تعامل الدول الأوروبية مع قضية الهجرة هو الأنسنة **humanization**، أي إضفاء الطابع الإنساني، وليس الأمننة **securitization** بمعنى إضفاء الطابع الأمني على الهجرة غير الشرعية، فالمشكلات التي تطرحها الهجرة غير الشرعية لا تكمن في نتائجها، وكيفية مواجهة آثارها، بل تكمن في أسبابها، وضرورة التعامل معها.

- أوضحت الدراسة الصلة بين تسييس قضية الهجرة وبين أمننتها، حيث خلصت إلى أن تسييس قضية الهجرة يعد مقدمة لأمننتها.

هوامش الدراسة

[1] ريمة مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوربا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد ٧، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٦٨، متاح على الرابط: file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A8%D8%A7_-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D9%86%D9%86%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20(1).pdf

[2] Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (London: Lynne Rienner Publishers, 1998) p.2.

[3] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ص ١٠٦- ١١٠.

[4] المرجع السابق، ص ١٠٨.

[5] Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit., p.120.

[6] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ١١٠.

[7] Matt McDonald ,Securitization and the Construction of Security, European Journal of International Relations, December 2008, available at: file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/WRAP_McDonald_0671572-pais-270709-mcdonald_securitisation_and_construction_of_security_ejir_forthcoming_2008.pdf

[8] Nathan Lauwers, Jan Orbie, Sarah Delputte, "The Politicization of the Migration–Development Nexus:Parliamentary Discourse on the European Union Trust Fund onMigration", Journal of Common Market Studies, Vol. 59, Issue1, (Special Issue:The Politicisation of European Development Policies), January 2021, Available at: The Politicization of the Migration–Development Nexus: Parliamentary Discourse on the European Union Trust Fund on Migration - Lauwers - 2021 - JCMS: Journal of Common Market Studies - Wiley Online Library

[9] Ibid.,

[10] Nazli Choucri, Migration and Security: Some Key Linkages, Journal of International Affairs, Vol. 56, No.1, 2002, pp,117-118., Available at:[Choucri] 2002 Migration and Security-Some Key Linkages.pdf

[11] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ١١٦.

[12] المرجع السابق، ص ص ١١٨، ١١٩.

[13] مرسي مشري،" أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية : الدوافع والانعكاسات، مجلة سياسات عربية"، العدد ١٥- يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط: سياسات عربية العدد ١٥ - ٢٠١٥pdf.

[14] المرجع السابق، ص ٦٤.

[15] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٥، جوان ٢٠١١، متاح على الرابط:

file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.pdf

[16] JEF HUYSMANS, "The European Union and the Securitization of Migration", Journal of Common Market Studies,Vol. 38, No. 5,December 2000, Available at: file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/J%20of%20Common%20Market%20Studies%20-

%202002%20-%20Huysmans%20-%20The%20European%20Union%20and%20the%20Securitization%20of%20Migration.pdf

[١٧] مرسي مشري، مرجع سابق.

[18] Sedef EYLEMER - Sühal ŞEMŞİT, " Migration-security Nexus in the Euro-mediterranean Relations", Perceptions, Summer-Autumn 2007, Avilable at: MIGRATION-SECURITY NEXUS IN THE.pdf

[١٩] يوروباروميتر: هي سلسلة من الدراسات الاستقصائية الأوروبية، تغطي المواقف والاتجاهات ازاء موضوعات متعددة، أجريت للمفوضية الأوروبية منذ عام ١٩٧٠، مثل: التكامل الأوروبي، والسياسات والمؤسسات، والظروف الاجتماعية، والصحة، والثقافة، والاقتصاد، والمواطنة، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وغيرها من الموضوعات.

[٢٠] سعد الدين مشاور، فوزية شنافي،" تطور مفهوم الهجرة من ظاهرة سوسيو- اقتصادية إلى ظاهرة أمنية قراءة في تحول المفهوم"، مجلة "الحوار الفكري"، المجلد ١٣، العدد ١٥، يونيو ٢٠١٨. متاح على الرابط: سعدالدين مشاور الهجرة من ظاهرة اقتصادية إلى أمنيةpdf.

[٢١] محمد عربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررون)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).

[٢٢] ونيسة الحمروني رجب بوبكر الورفلي، الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (٥+٥)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠١٣).

[٢٣] المرجع السابق، ص ص ١٩٩- ٢٠١.

[٢٤] نبيل زكاوي، "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر البيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي"، مجلة سياسات عربية، العدد ١٩، مارس ٢٠١٦ متاح على الرابط، الهجرة السرية عبر المتوسطpdf.

[٢٥] من المؤسف وقوع أحداث عنف من تفجيرات وإطلاق نار في دول أوروبية تعود إلى مهاجرين سواء مقيمين أو منتمين إلى تنظيمات متشددة مما ألحق أشد الضرر بقضية الهجرة حيث ربطت بين المهاجرين والإرهاب والتطرف، ورفض الاندماج داخل المجتمعات الأوروبية مثل تفجيرات مدريد في مارس ٢٠٠٤، تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥، وديسمبر ٢٠١٠ في استكهولم، ومارس ٢٠١٢ في فرنسا. انظر: "هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية"، موقع بي بي سي، ٢٤ مارس ٢٠١٧، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-39362924

[٢٦] محمد حمشي، الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية، سياسات عربية، العدد ٣٥، نوفمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط: الاتحاد الأوروبي والعربpdf.

[٢٧] سليم بلحماش،" الجهود الأورو- متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة العلوم القانونية، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٩، ص١٤٤ ، متاح على الرابط: file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20(1).pdf

عنيمه صراح، الاستراتيجية الاوروبية لمواجهة التهديداتpdf.

[٢٨] محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، المستقبل العربي، المجلد ٣٧، العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط: https://bitly.ws/3c2SP

[٢٩] مقدم عبد الرحيم، "السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق الإنسان"، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨. متاح على الرابط: مقدم عبد الرحيم، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعيةpdf.

[٣٠] المعجم الوسيط، الجزء الثاني (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠١٢.

[٣١] سعد الدين مشاور، فوزية شنافي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

[٣٢] المرجع السابق، ص ٢٠٠.

[٣٣] المرجع السابق، ص٢٠١، وحول مفاهيم دول المصدر، والعبور، والوصول، انظر: فاطمة أيشر، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في الحقوق (الجلفة: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠)، ص ص ٢٣- ٢٦. متاح على الرابط: فاطة أيشر، أثر الهجرة على الأمن في المتوسطpdf.

[٣٤] عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (باتنة: جامعة الحاج لخضر- باتنة، ٢٠١٢)، ص ٩٨.

[٣٥] نبيل زكاوي، مرجع سابق، ص ص ٢٣،٢٤.

[36] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ٢٠١٤)، ص ٣٢.
[37] المرجع السابق، ص ٣٣.
[38] عادل زقاغ، مرجع سابق.
[39] المرجع السابق.
[40] رافع امبارك، "واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار ضفتي المتوسط أنموذجا"، مجلة قضايا معرفية، المجلد ١، العدد ١، يونيو ٢٠١٨، متاح على الرابط: واقع-الهجرة-غير-الشرعية-دراسة-في-المفاهيم-والأسباب-والآثار---ضفتي-المتوسط-أنموذجا.pdf
[41] بلعيفة أمين، "السياسات الدولية لمكافحة الهجرة الغير شرعية: دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوربي"، في محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ٣٧٥.
[42] سليم بلحماش، مرجع سابق، ص ١٤٤.
[43] عباسة دربال صورية، "الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، في محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ص ٨٣، ٨٤.
[44] دريفل سعدة،" الهجرة غير الشرعية: العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها"، مجلة سوسيولوجيا، المجلد ٢، العدد ١، يونيو ٢٠١٨، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69570

[45] بن زرقة خديجة،" الهجرة غير الشرعية من الدافع للمآل"، مجلة التراث، المجلد ١١، العدد ١، مارس ٢٠٢١، ص١٠٣، متاح على الرابط:
illegal-immigration...-from-a-motive-for-outcome-al-hiğrat-ġhyr-al-šshreyt...-min-al-ddafi-'-li-l-ma'āl-الهجرة-غير-الشرعية...-من-الدافع-للمآل.pdf
[46] المرجع السابق، ص ٨٣.
[47] مصطفى النصراوي، "من حلم جميل إلى كابوس مفزع الهجرة السرِّية من جنوب «المتوسط» إلى شماله"، مجلة العربي، العدد ٦٨٠، يوليو ٢٠١٥، متاح على الرابط:
https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/20147
[48] المرجع السابق، وانظر أيضًا: بن زرقة خديجة، مرجع سابق، ص ١٠٤.
[49] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ٣٨.
[50] شاقوري عبد القادر، أحميدي بوجلطية بوعلي،" الهجرة الغير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة"، في محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ص ٥١،٥٠.
[51] انظر مثلًا: عباسة دربال صورية،" الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي"، محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ٨٤.
[52] مصطفى النصراوي، مرجع سابق.
[53] مرسي مشري، مرجع سابق، ص ٦٧.
[54] نبيل زكاوي، مرجع سابق، ص ٣٠.
[55] مرسي مشري، مرجع سابق، ص ٦٧.
[56] نبيل زكاوي، مرجع سابق، ص ٣٠.
[57] Gemma Pinyol-Jiménez,"The Migration-security Nexus in Short: Instruments and Actions in the European Union", Amsterdam Law Forum, Vol. 4(1), Available at: THE MIGRATION-SECURITY NEXUS IN SHORT.pdf
[58] سعد الدين مشاور، فوزية شنافي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
[59] مرسي مشري، مرجع سابق، ص ٦٧.
[60] سفيان فوكة، "الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية"، في محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ١٤٢.
[61] المرجع السابق، ص ص ٦٧، ٦٨.
[62] محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، المجلد ٣٧، العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط: الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات(*) - مركز دراسات الوحدة العربية
[63] المرجع السابق.
[64] Sedef EYLEMER - Sühal ŞEMŞİT, op.cit., p.56.
[65] مرسي مشري، مرجع سابق، ص ٦٤.
[66] Gemma Pinyol-Jiménez, op.cit., p.37.
[67] المرجع السابق، ص ٦٥.
[68] مقدم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٦.
[69] Maha Ali EL-Ashiry, The Securitization of Migration and the Rise of Nationalism in the EU: Brexit as a Case Study, Master thesis, Euro-Med Master

Program (Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, 2014) pp.59,72.

[٧٠] مرسي مشري، مرجع سابق، ص ٦٦.
[٧١] مقدم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٦
[٧٢] ونيسة الحمروني رجب بوبكر الورفلي، مرجع سابق، ص ص ١٥٧، ١٥٨.
[٧٣] المرجع السابق، ص ١٥٧.
[٧٤] مقدم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص٧٠.
[٧٥] سليم بلحماش، مرجع سابق، ص ١٤٦.
[٧٦] محمد مطاوع، مرجع سابق.
[٧٧] المرجع السابق.
[٧٨] ونيسة الحمروني رجب بوبكر الورفلي، مرجع سابق، ص ١١٤.
[٧٩] المرجع السابق، ص ١٠٩.
[٨٠] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ٩٩.
[٨١] المرجع السابق، ص ١٠٦.

[82] Sedef EYLEMER - Sühal ŞEMŞİT, op.cit., p.٦٦.

[٨٣] المرجع السابق، ص ١٤١.
[٨٤] محمد مطاوع، مرجع سابق.
[٨٥] غنيمة صراح، الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦)، ص ص ٧٤، ٧٥. متاح على الرابط: غنيمة صراح، الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديداتpdf.
[٨٦] محمد مطاوع، مرجع سابق.
[٨٧] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ١٤١.

[88] EuropeanCommission,Global Approach to Migration and Mobility (GAMM), available at:
https://home-affairs.ec.europa.eu/networks/european-migration-network-emn/emn-asylum-and-migration-glossary/glossary/global-approach-migration-and-mobility-gamm_en

[٨٩] محمد مطاوع، مرجع سابق.
[٩٠] للمزيد من التفاصيل حول السياسة الوطنية للدول الأوروبية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية انظر: العاقل رقية، "السياسات الوطنية والجهوية المتبناة من قبل دول غرب أوربا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ص ٤٢١- ٤٥١.
[٩١] آسية بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد ٧، عدد ١٨، ٢٠١٥، متاح على الرابط:
file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf
[٩٢] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ١٢٣.
[٩٣] مقدم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٥.
[٩٤] للمزيد حول اتفاقيات التعاون الثنائي بين دول شمال المتوسط الأوروبية وجنوبه انظر: ونيسة الحمروني رجب بوبكر الورفلي، مرجع سابق، ص ص ١٧٠- ١٨٥.
[٩٥] مقدم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٧.
[٩٦] خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ١٣١.
[٩٧] بلعيفة أمين، "السياسات الدولية لمكافحة الهجرة الغير الشرعية دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي"، في محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي (محررين)، مرجع سابق، ص ٣٨٤.
[٩٨] المرجع السابق، ص ١٣٤.
[٩٩] المرجع السابق، ص ٦١.
[١٠٠] مقدم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٩.